

CDIP/7/5 REV.

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 18 نوفمبر 2011

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة السابعة

جنيف، من 2 إلى 6 مايو 2011

مشروع البراءات والملك العام

وثيقة من إعداد الأمانة

1. قررت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها الخامسة المنعقدة من 26 إلى 30 أبريل 2010 أن تعهد إلى الأمانة إعداد اقتراح بشأن مشروع الملكية الفكرية والملك العام (الوثيقة CDIP/4/3 Rev.)، يتناول ضمن ما يتناوله العناصر الثلاثة التالية المتعلقة بالبراءات والملك العام: (1) أهمية دور الملك العام الغني والميسر، (2) ووقع ممارسات بعض الشركات في مجال البراءات على الملك العام، (3) وإمكانية وضع قواعد ومعايير بشأن الملك العام في الويبو. وهكذا، قدمت الأمانة اقتراح مشروع في الدورة السادسة للجنة، المنعقدة من 22 إلى 26 نوفمبر 2010 (الوثيقة CDIP/6/5). وقد ناقشت اللجنة تلك الوثيقة وطلبت إلى الأمانة تقديم وثيقة مشروع معدّل إلى دورتها السابعة.
2. ويحتوي مرفق هذه الوثيقة على اقتراح المشروع المعدّل المذكور، حسب المطلوب.
3. إن اللجنة مدعوة إلى النظر في مرفق هذه الوثيقة والموافقة عليه.

[يلي ذلك المرفق]

التوصيتان 16 و 20 من جدول أعمال التنمية
وثيقة المشروع

1. ملخص	
رمز المشروع	DA_16_20_02
العنوان	البراءات والملك العام
توصيتا جدول أعمال التنمية	<p>التوصية 16: أخذ حماية الملك العام بعين الاعتبار عند وضع القواعد والمعايير في سياق الويبو والتعمق في تحليل الاستتباع والمنافع الناتجة عن ملك عام غزير ومفتوح.</p> <p>التوصية 20: النهوض بأنشطة وضع القواعد والمعايير المرتبطة بالملكية الفكرية والداعمة لملك عام متين في الدول الأعضاء في الويبو، بما في ذلك إمكانية إعداد مبادئ توجيهية بإمكانها أن تساعد الدول الأعضاء المهتمة بالموضوع على تحديد المواد التي آلت إلى الملك العام وفقا لأنظمتها القانونية.</p>
وصف مقتضب للمشروع	<p>يفحص هذا المشروع ويستكشف العنصرين التاليين المتعلقين بالبراءات والملك العام: (1) أهمية دور الملك العام الغني والميسر، (2) ووقع ممارسات بعض الشركات في مجال البراءات على الملك العام،. وسيستكمل نتائج الدراسة حول البراءات والملك العام المنجزة في إطار المشروع DA_16_20_01 ويخطو خطوة إضافية نحو المضي قدما في تنفيذ التوصيتين 16 و 20.</p>
برنامج التنفيذ	البرنامج 1
الصلة ببرامج أخرى معنية/مشروعات جدول الأعمال	البرامج 8 و 9 و 10 و 16 مشروع الملكية الفكرية والملك العام (DA_16_20_01)
الصلة بالنتائج المرتقبة في وثيقة البرنامج والميزانية	وعى أكبر بالمبادئ والممارسات القانونية، في نظام البراءات، بما فيها مواطن المرونة المتاحة في النظام، وفهم أعمق وتوضيح أكبر للقضايا الجارية والمستجدة في المسائل المتعلقة بالبراءات (البرنامج 1).
مدة المشروع	15 شهرا
ميزانية المشروع	تكاليف خلاف الموظفين: 50 000 فرنك سويسري

2. وصف المشروع
1.2 مقدمة
<p>أعدت دراسة بشأن البراءات والملك العام للوقوف على التحديات المطروحة في ظل التوصيتين 16 و20، كما تقرر في الدورة الرابعة للجنة. وتركز الدراسة المعدة في ظل المشروع DA_16_20_01 (الوثيقة CDIP/4/3 Rev.) على البراءات ودور المعلومات المتعلقة بها في تحديد ما آل إلى الملك العام والنفاذ إليه واستخدامه. وتفحص تلك الدراسة نظام البراءات وعلاقته بملك عام غني وميسر على المستوى الكلي، أي كيف يتفاعل نظام الملكية الفكرية، بوجه عام وككل، مع صون الملك العام مثلاً؟</p> <p>ويقترح هذا المشروع دراسة تأثير نظام البراءات في سياق الملك العام على المستوى الكلي، أي ما هو السلوك الفعلي الذي تسلكه فرادى الجهات الفاعلة في نظام البراءات عند الاختيار بين استخدام الحقوق الاستثنائية في البراءات أو عدمه، وكيف يؤثر ذلك السلوك في الملك العام.</p> <p>ففي الماضي القريب، عمدت بعض الشركات إلى إنشاء مجموعات معقدة من البراءات واستحداث استراتيجيات في هذا الشأن دعماً لاستراتيجياتها وأهدافها التجارية. حيث إن ما يطلق عليه "الكينانات غير المنتجة" مثلاً تحصل على براءات التكنولوجيا التي تطورها (مثل معاهد الأبحاث الأكاديمية) ولكنها تسوق اختراعاتها عن طريق كينانات أخرى أو تشتري براءات من الكينانات الأخرى التي طورت الاختراعات. ويقوم النموذج التجاري لهذه الكينانات على طلب الإتاوات عبر التراخيص من الشركات التي تنتج أو تستخدم المنتجات أو الخدمات المنطوية على التكنولوجيا المحمية بالبراءات. وفي حالات أخرى، تهب بعض الشركات البراءات ليستخدماها الغير بالمجان وتضعها في قاعدة بيانات شبكية قابلة للبحث. ومن بين الأمثلة الأخرى للممارسات التجارية التي قد تؤثر في الملك العام الحصول على البراءات على التحسينات الطفيفة المدخلة على اختراع أولي أقل تطوراً. ومن أجل معالجة المسائل المطروحة في ظل التوصيتين 16 و20، قد يكون من المفيد فهم كيفية تأثير بعض استخدامات الشركات للبراءات في صون الملك العام من أجل تعميق تحليل العلاقة المعقدة بين نظام البراءات والملك العام.</p>
2.2 الأهداف
<p>يتجلى الهدف العام من المشروع في التوصيتين 16 و20 من جدول أعمال الـويو بشأن التنمية. وإذ يستند هذا المشروع على نتائج الدراسة بشأن البراءات والملك العام في إطار المشروع DA_16_20_01، فإنه سيمضي في تحليل العلاقة بين نظام البراءات والملك العام. وسيعزز بوجه خاص فهم وقع الممارسات التي تنتهجها بعض الشركات في مجال البراءات على الملك العام والدور المهم لملك عام غني وميسر. وبالإضافة إلى ما سبق، يستكشف المشروع إمكانية تناول المسائل المتعلقة بالبراءات والملك العام في مضمار أنشطة وضع القواعد والمعايير التي تدعم ملكاً عاماً متيناً.</p>

3.2 استراتيجية التنفيذ

تحقيقاً للأهداف المبينة أعلاه سيتضمن المشروع إجراء دراسة على المستوى الجزئي بشأن البراءات والملك العام، والتي ستحلل بشكل خاص الوقع الناجم عن ممارسات بعض الشركات في مجال البراءات على الملك العام والدور المهم لملك عام غني وميسر. وتشمل الموضوعات المقترحة للدراسة ما يلي:

"1" الكيانات غير المنتجة؛

"2" والبراءات على التحسينات الطفيفة؛

"3" ومنح البراءات مجاناً؛

"4" والحماية الدفاعية عن طريق نشر طلبات البراءات؛

"5" وإحالة البراءات إلى الملك العام؛

"6" وتشكيلات من هذه الموضوعات.

وستشمل الدراسة عدة دراسات فردية وتحليل عملياً قد يستند مثلاً إلى دراسات للأدبيات. وينبغي أن يأخذ هذا التحليل في الحسبان معالم البيئة القانونية والاجتماعية والتجارية التي تزاوُل فيها الشركات نشاطها التجاري، بما في ذلك الآليات القانونية القائمة بموجب القوانين الحالية (مثل قانون مكافحة الاحتكار وقواعد الإجراءات المدنية) لمكافحة الممارسات المشكوك فيها. وينبغي أيضاً أن تقف الدراسة في تحليلها لتلك الممارسات على الأطر السياسية الوطنية المناسبة التي يجري داخلها النشاط التجاري المعني. وستُجرى الدراسة بطريقة متوازنة ومحيدة تجسد طيفاً واسعاً من الآراء.

ومن المقترح إعداد الدراسة على المستوى الجزئي بعد وضع الدراسة حول البراءات والملك العام المنجزة في ظل المشروع DA_16_20_01 في صيغتها النهائية (الفصل الأول من عام 2011) نقادياً للازدواجية أو القصور في مضمون الدراستين.

وسيقدم تقرير بشأن نتائج الدراسة واستنتاجاتها في دورة مقبلة للجنة.

وسيتطلب من الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تقديم تعليقات على الدراسة ستترفق بهذه الأخيرة باللغات الواردة بها.

3. الاستعراض والتقييم

1.3 مواعيد استعراض المشروع

سيُستعرض في منتصف المشروع التقدم المحرز في الدراسة ضمن الإطار الزمني المحدد ووفقاً للمواصفات المطلوبة بعد تسعة أشهر. وسيكون الاستعراض أساساً لتقرير مرحلي يرفع إلى اللجنة.

وسيعُد تقرير نهائي للتقييم الذاتي يرد فيه وصف للنتائج الرئيسية للمشروع وتقييم نهائي لإنجازاته.

2.3 التقييم الذاتي للمشروع

بالإضافة إلى التقييم الذاتي للمشروع، قد ينجز تقييم مستقل له أيضاً.

<p style="text-align: center;"><u>مؤشرات التنفيذ الناجح</u> (مؤشرات النتائج)</p>	<p style="text-align: center;"><u>نتائج المشروع</u></p>
<p>استكمال الدراسة ضمن الجدول الزمني المحدد ووفقا للمواصفات المطلوبة لعرض الدراسة على اللجنة؛ وردود فعل من الدول الأعضاء على الدراسة عند عرضها على اللجنة.</p>	<p>دراسة بشأن البراءات والملك العام على المستوى الجزئي</p>
<p style="text-align: center;"><u>مؤشرات النجاح في تحقيق أهداف المشروع</u> (مؤشرات النتائج)</p>	<p style="text-align: center;"><u>أهداف المشروع</u></p>
<p>ردود فعل من الدول الأعضاء على مدى استجابة نتائج المشروع لشواغلها.</p>	<p>فهم معزز لوقوع الممارسات التي تنتهجها بعض الشركات في مجال البراءات على الملك العام والدور المهم لملك عام غني وميسر.</p>

4. الجدول الزمني للتنفيذ

الفصول						النشاط
2013			2012			
2	1	4	3	2	1	
	X	X	X	X	X	دراسة عن عناصر إضافية بشأن البراءات والملك العام
X						موعد استعراض المشروع

5. الميزانية (خلاف الموارد البشرية)
الجدول 1 - ميزانية المشروع بفئات التكاليف والسنة

الميزانية (بالفرنك السويسري)			فئة التكاليف
المجموع	2013	2012	
			الأسفار والمنح
			مهمات الموظفين
			أسفار الغير
			المنح
			الخدمات التعاقدية
			المؤتمرات
			أتعاب الخبراء
			النشر
50 000	10 000	40 000	خلافه (عقود مؤقتة)
			الأجهزة والإمدادات
			الأثاث والأجهزة
			الإمدادات والمواد
50 000	10 000	40 000	المجموع

[نهاية المرفق والوثيقة]